ضرورة التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية
دراسة حالة ماليزيا

أ. أمينة هناء جابي، جامعة فرحات عباس سطيف
د. عيسى حجاب، جامعة محمد بوضياف المسيلة
د.صلاح الدين قدري، مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية CREAD الجزائر

الملخص: حققت العديد من الدول نجاحا ملحوظا في تنويع اقتصاداتها في السنوات الأخيرة، ومن أبرزها ماليزيا. حيث تعد التجربة الماليزية في التنمية الاقتصادية تجربة جديرة بالاهتمام، فبعدما أن كانت ماليزيا مجرد دولة تعتمد على تصدير المواد الأولية بمقدار 80٪نجحت في التحول خلال فترة قصيرة إلى دولة مصدرة للسلع والتقنية الصناعية في منطقة جنوب شرقي آسيا، وأصبحت اليوم تصدر 80٪ من المنتجات الصناعية، وتمكنت من تأسيس بنية تحتية متطورة وتنويع مصادر دخلها القومي من خلال اهتمامها بقطاعات الصناعة والزراعة والسياحة، وحققت تقدماً ملحوظاً في القضاء على البطالة والفساد وتخفيض نسب المديونية.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، ماليزيا، التنمية.

Résumé: De nombreux pays ont obtenu des succès remarquables dans la diversification de leurs économies au cours des dernières années, notamment la Malaisie. Dont l'expérience dans le développement économique est digne d'intérêt.
Sachant que la Malaisie, qui était un pays reposant sur l'exportation de matières premières de 80%, a réussi à passer sur une courte période à un exportateur de marchandises et de la technologie industrielle en Asie du Sud-Est. Actuellement elle exporte de 80% des produits Industriels, et elle a réussi à établir une infrastructure bien développée et a diversifier les ressources de revenu national par l'intérêt dans les secteurs de l'industrie, l'agriculture et le tourisme, et a fait des progrès remarquables dans l'élimination du chômage, la corruption et la réduction des ratios d'endettement.
Mots clés : diversification économique, Malaisie, développement.

مقدمة:

تعاني الدول الغنية بالموارد الطبيعية وأحادية الانتاج بما يعرف بلعنة الموارد، فأسعار مواردها معرضة للمخاطر والتقلبات فهي غير متسمة بصفة الاستقرار. فمع ارتفاع أسعار السلع الأولية واكتشاف احتياطيات جديدة من الموارد الطبيعية، تتاح الفرصة للدول الغنية بالموارد للحصول على الإيرادات، والتي من شأنها المساعدة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، أما في حالة حدوث العكس، وعدم احتياطها لهذا الأمر من خلال تنويع اقتصادها ومصادر دخلها فإنها ستعرض نفسها للكثير من المساوئ التي لا تحمد عقباها.

وهنا تظهر أهمية التنويع الاقتصادي وعدم الاعتماد على مصدر واحد من خلال تجنب وتحاشي المخاطر والتقلبات التي تكون نتيجة للاعتماد على مورد واحد، وتحصين الاقتصاد وإعطاءه المرونة للتكيف مع تغير الظروف، ناهيك عن توفيره لمناصب الشغل وبالتالي القضاء على البطالة، كما يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي. مما يجعل لزاما على الدول ذات المورد الواحد أن تسلك طريق التنويع

الاقتصادي، من أجل الوصول إلى بر الأمان من تلك المخاطر والتقلبات.

وفي هذا السياق، تعتبر تجربة ماليزيا وهي إحدى الدول الغنية بالموارد الطبيعية، والتي استطاعت أن تنجح في تنويع اقتصادها وتحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال تحولها نحو الانتاج الصناعي وتنويع صادراتها، تجربة جديرة بالذكر، ولذلك سوف نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تناولها.

مما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

ما أهم عوامل نجاح التجربة الماليزية في مجال تنويع قاعدتها الاقتصادية؟

وللإجابة على هذا التساؤل إرتأينا إلى تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

أولا: مفاهيم عامة حول التنويع الاقتصادي

ثانيا: عرض تجربة ماليزيا في التنويع الاقتصادي

أولا: مفاهيم عامة حول التنويع الاقتصادي

1- تعريف التنويع الاقتصادي:

تعددت التعاريف الخاصة بالتنويع، وذلك باختلاف الرؤى التي ينظر بها إليه، حيث أن هناك من يربط التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، في حين أن هناك آخرون يربطونه بالصادرات. وفيما يلي نقدم أهم هذه التعريفات:

- يعرف التنويع الاقتصادي على أنه تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، مما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.[1]
- كما يمكن تعريف التنويع أيضا على أنه:"الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقة ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الانتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية."[2]
- وقد تستخدم استراتيجية التنويع لتسريع وتيرة النمو عن طريق الصادرات (مثل بلدان شرق آسيا: سنغافورة، ماليزيا، تايوان، كوريا، اليابان ...) .

مما سبق يمكن أن نعرف التنويع الاقتصادي على أنه الانتقال من الاعتماد على مصدر واحد للدخل إلى عدة مصادر، أي عدم وضع كل البيض في سلة واحدة، وتجنب مخاطر الاعتماد على مصدر واحد من مصادر الدخل، كون المصدر الواحد معرض لتقلبات كثر.

2- أهمية التنويع الاقتصادي: للتنويع الاقتصادي أهمية كبيرة في تحقيق ما يلي:

– الحد من المخاطر: يلعب التنويع أهمية بالغة في حماية الاقتصاد، ويظهر ذلك من خلال تجنب وتحاشي المخاطر والتقلبات التي تكون نتيجة للاعتماد على مورد واحد، فالتنويع الاقتصادي هو بمثابة

هدف سياسي رئيسي للدول المتخصصة في الموارد الطبيعية لأسباب عديدة مثل الحد من التعرض للتقلبات والصدمات الخارجية.[3]

– تحسين الأداء الاقتصادي لتحقيق النمو المستدام: تقليديا، استخدم التنويع الاقتصادي بصفته استراتيجية لتحويل الاقتصاد من استخدام مصدر واحد إلى استخدام مصادر متعددة للدخل موزعة على القطاعات الاقتصادية "القطاع الأولي، الثانوي، والقطاع الثالث" والتي تشمل شرائح واسعة من السكان. حيث كان الهدف دائما من التنويع هو تحسين الأداء الاقتصادي لتحقيق النمو المستدام؛ على سبيل المثال، بناء القدرة على مواجهة التقلبات والتكيف معها في النشاط الاقتصادي من خارج الاقليم يحد من التعرض للخسارة في الايرادات نتيجة لتقلبات أسعار المنتجات في السوق الدولية، وخلق فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر.[4]

– أفضل تنويع جغرافي: بينت الدراسات التي أجريت بين سنوات من 1992 إلى 2003، أن التنويع الاقتصادي القائم على المتغيرات الاقتصادية يمكن أن يؤدي إلى أفضل تنويع جغرافي.[5]

– كما أكدت الدراسات في هذا المجال أن الاقتصادات المتنوعة هي الأكثر كفاءة على المدى الطويل، وهذا يفسر حقيقة أن الانتاج الصناعي يطلق عملية ديناميكية للتعلم لتحسين الإنتاجية والدخل. بالإضافة إلى ذلك، فإن التنويع يعطي المنتجين مزيد من المعلومات المتنوعة، ولا سيما المتعلقة بالأسواق الخارجية، ويحسن قدراتهم من خلال تطوير قدراتهم الذاتية. حيث أن الولوج إلى قطاع واحد يمكن أن يفتح الباب أمام قطاعات أخرى، وخاصة إذا كانت تنطوي على المعارف ذات الصلة.[6]

3– آثار اعتماد سياسة التنويع الاقتصادي: تعود سياسة التنويع بالعديد من المزايا للدول التي تتبعها، نذكر أهمها فيما يلي:[7]

–الدخول إلى الأسواق العالمية بإمكانيات منافسة نتيجة لهذا التنوع؛

–الحد من تقلبات النمو الاقتصادي،ما يشجع على الاستثمار الخاص في القطاعات الاقتصادية الأخرى؛

–تخفيض معدلات البطالة،لأنه ومن خلال التنوع تنشأ شراكة بين القطاعين الخاص والعام وعدم الاعتماد الكلي على القطاع العام بالتالي ايجاد فرص عمل مناسبة للباحثين عنه، وتدل تجربة البلدان الغنية بالموارد في مختلف أنحاء العالم على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري وتعزيز المؤسسات لتحقيق التنويع الاقتصادي؛

–يوفر التنويع الاقتصادي في كل من قطاع الصناعة والخدمات ذات القيمة المضافة الكثير من الفرص لتصدير منتجات جديدة بدلا من تصدير نفس المنتجات؛

–فتح المجال للاستثمار في القطاع التكنولوجي وإدخال الصناعات المتطورة التي تعود بالفائدة على الاقتصاد ككل.

ثانيا: عرض تجربة ماليزيا في التنويع الاقتصادي

1- نبذة عن ماليزيا:

ماليزيا هي دولة اتحادية ملكية دستورية تقع في جنوب شرق آسيا مكونة من 13 ولاية وثلاثة أقاليم اتحادية، بمساحة كلية تبلغ 329,845 كم2. العاصمة هي كوالالمبور، في حين أن بوتراجاي هي مقر الحكومة الاتحادية. ينقسم البلد إلى قسمين يفصل بينهما بحر الصين الجنوبي، هما شبه الجزيرة الماليزية وبورنيو الماليزية (المعروفة أيضاً باسم ماليزيا الشرقية). يحد ماليزيا كل من تايلند واندونيسيا وسنغافورة وسلطنة بروناي. تقع ماليزيا بالقرب من خط الاستواء ومناخها مداري. رأس الهرم الماليزي هو يانغ دي بيرتوان اغونغ وهو ملك منتخب، بينما يترأس الحكومة رئيس الوزراء. تبنى الحكومة بشكل قريب جداً من نظام وستمنستر البرلماني.[8]

والجدول التالي يضم أهم المعلومات المتعلقة بدولة ماليزيا.

جدول رقم1: نبذة عن ماليزيا

معلومات عامة	البيانات الجغرافية
– **الاسم الرسمي:** اتحاد ماليزيا – **نظام الحكم:** ملكية دستورية (مع الملك انتخابهم كل 5 سنوات بين 9 حكام من الاتحاد) – **رئيس الدولة:** يانغ دي الرئيس الأعلى للاتحاد وعبد الحليم معظم شاه سلطان ولاية كيدا منذ 13 ديسمبر 2011 وحتى ديسمبر 2016). وبعد ذلك يتم استبداله من قبل سلطان كيلانتان محمد الخامس لمدة خمس سنوات حتى 2021. – **رئيس الحكومة:** نجيب تون عبد الرزاق، رئيس الوزراء (منذ أبريل 2009)	**المساحة:** 330803 كم² **العاصمة:** كوالا لمبور (العاصمة الإدارية بوتراجاي) **المدن الرئيسية:** كوالا لمبور (1.6 مليون نسمة)، ايبوه، كوتشينغ، جوهور باهرو، كلانج، كوتا كينابالو، جورج تاون، بينانغ. **اللغة الرسمية:** لغة الملايو **اللغات المشتركة:** الملايو، الإنجليزية، الصينية (اللهجات)، التاميل **العملة:** الرينجيت الماليزي (MYR): 4.62 مقابل اليورو الواحد (2016/08/20) **يوم وطني:** 31 أوت (ذكرى الاستقلال في عام 1957)

المصدر: Présentation de la Malaisien, sur le site officiel : www.diplomatie.gouv.fr

2- تقديم الاقتصاد الماليزي:

ماليزيا، واحدة من الدول المتوسطة الدخل التي وهبها الله الكثير من الموارد الطبيعية، وقد نجحت في تنويع اقتصادها خلال السنوات ال 40 الماضية من النمو في مرحلة ما بعد الاستقلال والتنمية. حيث

تحول اقتصادها من اقتصاد مهيمن على الزراعة والصادرات من السلع الزراعية والقصدير إلى إقتصاد أكثر صناعة، وأصبحت الصادرات الصناعية تشكل الحصة الكبيرة من إجمالي الصادرات ككل. وقد ساهم التنويع والنمو الاقتصادي أيضا في الحد من الفقر المدقع. وفيما يلي نعرض أهم نقاط القوة والضعف للاقتصاد الماليزي:

2-1- تقييم الاقتصاد الماليزي:

جدول رقم 2: نقاط قوة وضعف الاقتصاد الماليزي

نقاط القوة	نقاط الضعف
• صادرات متنوعة؛ • ديناميكية قطاع الخدمات؛ • بنية تحتية جيدة، • البحوث والتطوير R & D عالية؛ • دعم الاستثمار من خلال تطوير السوق المالي المحلي وتوسيع فرص الحصول على IDE	• اقتصاد يعتمد على الطلب الخارجي؛ • الاعتماد القوي من إيرادات الميزانية المتأتية من قطاعي النفط والغاز ؛ • مديونية القطاع الخاص عالية جدا؛ • تآكل القدرة التنافسية للأسعار في الاقتصاد مرتبط بارتفاع تكاليف اليد العاملة؛ • استمرار التفاوتات الإقليمية.

المصدر: http://www.coface.com/fr/Etudes-economiques-et-risque-pays/Malaisie

- تعتبر ماليزيا القوة الاقتصادية الثالثة في رابطة دول جنوب شرق آسيا المعروفة اختصارا باسم آسيان ASEAN، حيث حققت ناتج محلي إجمالي 310مليار دولار أمريكي في عام 2015، بعد إندونيسيا وتايلاند. أما بالرجوع إلى عدد سكانها 30.5 مليون نسمة، فإن هذه الثروة البشرية مكنتها من تصدر المرتبة الثانية في آسيان (باستثناء البروناي)، مع ناتج محلي إجمالي للفرد الواحد يفوت 10000 دولار أمريكي بعد سنغافورة، ولكن قبل تايلاند واندونيسيا.

- تعتبر ماليزيا على مقربة من الانضمام إلى نادي الدول المتقدمة، حيث أنها تمتلك اقتصاد متنوع: أين تمثل فيه الزراعة ما مقداره (9٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، أما البناء فيمثل(4.5٪)، التعدين (9٪)، الصناعات التحويلية (23٪)، الخدمات (55٪)، في حين بلغ مجموع الصادرات والواردات ما يعادل 125٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015. فبعد أن حققت ماليزيا نمو 6٪ في 2014، و 5٪ في عام 2015، ومن المتوقع أن ينمو بنسبة 4.5٪ في عام 2016 و + 4.7٪ في عام 2017، وفقا لأحدث توقعات صندوق النقد الدولي (آخر الدراسات في 2016).

- يعتبر اقتصادها بشكل عام اقتصاد متنوع (القاعدة الصناعية، الزراعة، وحيوية قطاع الخدمات المالية)، على الرغم من أنه لا يزال يستند إلى حد كبير على قطاع المحروقات.

– تعتبر ماليزيا ثاني أكبر منتج للنفط الخام في جنوب شرق آسيا (بعد إندونيسيا)، وثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال (بعد قطر)، لكنها عرفت كيف تنوع من قاعدتها الاقتصادية: حيث يمثل قطاع النفط والغاز ما يقارب 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و 22٪ من الصادرات (في عام 2014)، 15.4٪ من الواردات، و 30٪ من إيرادات الموازنة العامة للدولة لعام 2014.[9]

2-2- القطاعات الاقتصادية الرئيسية: [10]

2-2-1-القطاع الزراعي:

يوظف القطاع الزراعي أكثر من 12٪ من الماليزيين، ويساهم بمقدار 9٪ من الناتج المحلي الإجمالي. فماليزيا تصنف من بين المنتجين الرائدة في العالم لكل من زيت النخيل والكاكاو والمطاط، كما تعتبر مصدر رئيسي للأخشاب الاستوائية. وقد نجحت في تطوير اقتصادها القائم على المواد الأولية الخام (تصدير المطاط والقصدير، احتياطيات كبيرة من النفط والغاز، والنحاس والبوكسيت). وقد واصل قطاع الزراعة توسعه في عام 2015 بمساهمة قدرها 8.9 ٪ في الناتج المحلي الإجمالي. حيث ساهم زيت النخيل بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة بنسبة 46.9 ٪، تليها الزراعات الأخرى (17.7٪)، تربية المواشي (10.7٪)، صيد الأسماك (10.7٪)، المطاط (7.2٪)، وكذلك الغابات وقطع الأشجار (6.9 ٪) في عام 2015. وبلغ عدد العاملين في قطاع الزراعة 1753.9 ألف شخص، بزيادة قدرها ٪3.5 ، وبلغ عدد غير المواطنين العاملين في قطاع الزراعة 646400 شخص بزيادة قدرها ٪16.2 مقارنة بسنة 2014، أين بلغ عددهم 556500 شخص. [11]

2-2-2-القطاع الصناعي:

يساهم القطاع الصناعي في ماليزيا بنحو 40٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل في هذا القطاع أكثر من 27٪ من السكان. ماليزيا هي واحدة من أكبر المصدرين في العالم من أجهزة نصف الناقلة ، المواد والأجهزة الكهربائية، وتسعى الحكومة من خلال خططها الطموحة لجعل ماليزيا أكبر منتج ومطور لمنتجات التكنولوجيا المتقدمة، بما في ذلك البرمجيات. وتعد ماليزيا وجهة هامة للاستعانة بمصادر خارجية لصناعة المكونات بعد الصين والهند. وقد جذبت البلاد استثمارات أجنبية كبيرة لعبت دورا كبيرا في تحويل الاقتصاد. وهناك العديد من الدروس المستفادة من التجربة الماليزية – صناعياً، والتي يمكن ذكرها فيما يلي: [12]

أ- تشجيع الصناعات الصغيرة و المتوسطة التي من شأنها تكوين رأسمال الصناعة المتطورة، ودمج الصناعات المتشابهة منها لتقوية الاقتصاد.

ب- البدء بأنشاء صناعات تنتج ما تستورده البلدان العربيه من سلع خاصة الغذائية منها لتوفير العملة الصعبة التي تهدر في شراء هذه السلع.

ت- التركيز على الصناعات التصديرية، والصناعات ذات القيمة المضافة.

ث- تفعيل دور الاستثمار المباشر عن طريق قوانين تكفل توجيهه نحو الصناعات المرغوب تفعيلها

حسب المرحلة الراهنة.

ج- تطوير الصناعات الثقيلة والتركيز على تلك الصناعات الثقيلة التي تعتمد على مواد أولية من داخل البلدان العربية.

ح- العمل على انشاء هيئات تحكم العمل الصناعي في البلدان العربية وتمنع تعارضه و نشوء حرب أسعار بينها، وتعمل على توضيح الفرص الاستثمارية الأفضل من خلال مراكز للبحوث و التطوير.

2-2-3- القطاع الثالث:

يوظف قطاع الخدمات أغلبية الماليزيين (أكثر من 60٪)، ويمثل ما يقارب نصف الناتج المحلي الإجمالي بفضل قطاع السياحة على وجه الخصوص. ذلك أن ماليزيا تعتبر اليوم من أهم الوجهات السياحية الرئيسية في جنوب شرق آسيا.

والجدول الموالي يوضح نسبة مساهمة كل قطاع من هذه القطاعات الثلاثة في كل من توفير مناصب الشغل والقيمة المضافة في الناتج المحلي.

جدول رقم3: مساهمة القطاعات الرئيسة في النمو الاقتصادي

توزيع النشاط الاقتصادي في كل قطاع	الزراعة	الصناعة	الخدمات
العمالة حسب القطاع (٪من إجمالي العمالة)	12.2	27.4	60.3
القيمة المضافة (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	8.4	39.1	44.3
القيمة المضافة (النمو السنوي ب٪)	1.0	5.1	6.8

المصدر: Banque Mondiale – 2016

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن قطاع الخدمات هو القطاع الأكثر حيوية والذي يساهم بنسبة كبيرة سواء في توفير مناصب العمل، أو في الناتج المحلي الاجمالي ، حيث بلغت نسبته في الناتج المحلي الاجمالي قرابة 50% بنسبة نمو سنوي قدرها 7 % بالتقريب. يليه قطاع الصناعة ومن ثمة الزراعة والذي تعد مساهمته ضئيلة جدا بالمقارنة بالقطاعين السابقين.

- قطاع السياحة في ماليزيا:

يعد القطاع السياحي في ماليزيا بشكل عام من أهم القطاعات بصفته ثاني أكبر مصدر مساهم في الاقتصاد الماليزي الحالي، ويجذب أعداد كبيرة من السياح من مختلف دول العالم و على مدار السنة. فالسياحة في ماليزيا تتميز بتدني الأسعار مقارنة بالدول الغربية وعدد من الدول الآسيوية وبتعدد مناطق الجذب السياحية مثل الفنادق بمختلف المستويات والشواطئ والمناطق الطبيعية وأماكن وتسهيلات السياحة المنتشرة في العديد من الأماكن في ماليزيا.

لذلك تسعى الحكومة لبذل المزيد من الجهود لتطوير هذا القطاع الواعد، من خلال ترصيد أكثر من 158 مليون دولار لمنشآت البنية التحتية، ودعم المشروعات الاستثمارية في هذا القطاع ، كما تقدم تسهيلات عديدة للقطاع الخاص الماليزي للاستثمار في مجال السياحة؛ تشمل تخفيضات وإعفاءات مثل: منح حوافز لوكالات السياحة والسفر المحلية التي تجلب أكبر عدد من السياح الأجانب، والإعفاء من ضريبة الدخل لخمس سنوات قابلة للتجديد، وتقديم قروض لدعم الخدمات السياحية . ويتوقع من القطاع السياحي أن يساهم بقيمة 168 مليار رنجيت في الاقتصاد الماليزي بحلول سنة 2020 ، بناءً على تطوير المنتجات الجديدة والترويجات المكثفة[13].

سعت الحكومة الماليزية للنهوض بقطاع السياحة ودفعه إلى المزيد من الارتفاع. تماشيا مع تطلعات الحكومة عبر خطة التحول السياحي بماليزيا والتي تهدف إلى جذب 36 مليون سائح إلى ماليزيا وتوليد 168 مليار رنجيت ماليزي للبلاد بحلول عام 2020. فصناعة السياحة تتوسع بسرعة هائلة. ففي عام 2015، كانت السياحة ثاني أكبر مساهم في الاستثمار الخاص في 24.5 مليار رينجيت ماليزي و ثالث أكبر مساهم في الدخل القومي الإجمالي ب67.1 مليار رنجيت[14].

- التجارة الخارجية:

سعت ماليزيا إلى تحسين أداء الصادرات كأحد أهم الأهداف في سياسة التنويع التي انتهجتها، وقد اختارت تدريجيا نظاما تجاريا أكثر انفتاحا، كما عملت على الحفاظ على معدلات مرتفعة للادخار وقامت بعدة تخفيضات لعملتها الوطنية، واعتمدت العديد من التدابير كإنشاء مناطق التجارة الحرة، ووضع آليات لتمويل الصادرات، ودعم الأبحات وتطوير المنتجات والتسويق، وقد استثمرت أيضا بشكل مكثف في البنية التحتية، خاصة في مجال الطاقة والاتصالات والنقل.[15]

وتعرف ماليزيا اليوم بانفتاحها الكبير على التجارة الدولية، حيث تمثل التجارة الخارجية ما يقرب من 157٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدولة. (منظمة التجارة العالمية، 2012-2014).

ويشهد الميزان التجاري فائضا هيكليا، أي أن الصادرات تفوق الواردات، ومع ذلك، فإن هذا الفائض يميل إلى الانخفاض مع انخفاض أسعار المنتجات التي تصدرها ماليزيا (زيت النخيل والغاز والمطاط) وزيادة في الواردات.

حيث تصدر ماليزيا أساسا المعدات الكهربائية والإلكترونية والآلات والوقود المعدني والنفط والغاز والزيوت والدهون الحيوانية والنباتية والخشب والفحم. في حين أنها تستورد أساسا المعدات الكهربائية والإلكترونية والآلات والوقود والزيوت والمنتجات البلاستيكية والحديد والصلب. وتعتبر كل من الصين وسنغافورة واليابان الشركاء التجاريين الرئيسيين لماليزيا. على الرغم من أن صادرات الالكترونيات عانت من التباطؤ في الصين، ينبغي أن يظل الطلب من الولايات المتحدة قوي ويدعم الصادرات. وقد دعمت الحكومة إنشاء الشراكة عبر المحيط الهادئ، اتفاقية التجارة الحرة متعدد الأطراف عن طريق التفاوض بين دول آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا الشمالية. تم توقيع المعاهدة في أكتوبر 2015 بين ماليزيا وأحد عشر

دول أخرى، وينبغي أن تعمل على تعزيز التجارة داخل هذه المجموعة. [16]

ومن خلال الجداول التالية نبين أهم صادرات وواردات ماليزيا ، وأهم شركائها خلال سنة 2015.

جدول رقم4: عرض التجارة الخارجية لماليزيا (مليون دولار أمريكي)

175.961	الواردات من السلع
199.869	الصادرات من السلع
39.814	الواردات من الخدمات
34.759	الصادرات من الخدمات
28.051	الميزان التجاري
134.4	التجارة الخارجية (% من الناتج المحلي الإجمالي)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- OMC - Organisation Mondiale du Commerce, 2015.
- Banque Mondiale, 2015.

من حيث إجمالي التجارة (الصادرات والواردات)،تعتبر الصين هي الشريك التجاري الأول لماليزيا، حيث بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري بين البلدين 230.9 مليار رينجيت ماليزي (أكثر من 50 مليار أورو)، 15.8٪ من التجارة الخارجية لماليزيا. تليها سنغافورة (190.6 مليار رينجيت ماليزي، 13٪) والولايات المتحدة (129.0 مليار رينغيت ماليزي، 8.8٪)،(اليابان 127.4 مليار رينجيت، 8.7٪)، وتايلاند (86.2 مليار رينجيت، 5.9٪).

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات من ماليزيا وله الواردات، فإن الوضع في عام 2015 كان على النحو التالي:

جدول رقم5 : البلدان الشريكة الرئيسية

2015	الموردون الرئيسيون	2015	الزبائن الرئيسيون
18,9%	الصين	13,9%	سنغافورة
12,0%	سنغافورة	13,0%	الصين
8,1%	الولايات المتحدة	9,5%	اليابان
7,8%	اليابان	9,5%	الولايات المتحدة
6,1%	تايلندا	5,7%	تايلندا
4,5%	اندونيسيا	4,7%	هونج كونج
4,5%	كوريا الجنوبية	4,1%	الهند
3,4%	ألمانيا	3,7%	اندونيسيا
2,7%	فيتنام	3,6%	أستراليا
2,5%	أستراليا	3,2%	كوريا الجنوبية

المصدر:

https://comtrade.un.orgInternational Trade Statistics Database,2015, in:

المورد الرئيسي لماليزيا هو الصين (18.9٪)، تليها سنغافورة (12٪) والولايات المتحدة (8.1٪) واليابان (7.8٪).

– الاستثمارات الأجنبية:[17]

اعتمدت ماليزيا على جذب الاستثمارات الأجنبية، فهي تستقطب كل سنة العديد من الاستثمارات بالمليارات من مختلف دول العالم، و تتنوع مجالات الاستثمار في مجالات عدة مثل الزراعة، البيوتكنولوجي، البورصة، البنوك، تقنية المعلومات، الصناعة، الصحة، النفط و الغاز، التكنولوجيا، و العقارات.

2-3- التحديات التي يواجهها الاقتصاد الماليزي:

بالرغم من مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي إلا أن ماليزيا تواجه تحدي كبير لتنويع الاقتصاد، فمثلا في سنة 2016 واجهت الحكومة التحديات التالية:

– انخفاض العملة الماليزية بكثير بالمقارنة بالدولار الأمريكي؛

– تباطؤ النمو الصيني: حيث تعتبر الصين أهم شريك تجاري لماليزيا (القيمة المضافة للصادرات الماليزية إلى الصين تعادل 8٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، وأظهرت دراسة صندوق النقد الدولي أن كل تأثير سلبي في الناتج المحلي الإجمالي الصيني بنسبة 1٪ من شأنه أن يقلل الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا بنسبة 0.3٪. [18] [19]

– انخفاض أسعار النفط (في حين تمثل إيرادات النفط 30٪ من إيرادات الدولة)، وفضيحة الفساد المعروفة باسم MDB1.

ومن أجل ذلك، وجب عليها الاعتماد على توجيه استقرار الاقتصاد الكلي وتوليد سياسة عامة متماسكة ومنسقة. لذلك قامت الحكومة الماليزية باعداد الخطة الخماسية الحادية عشر 2016–2020، والتي ركزت بشكل كبير على تنمية الطبقة الوسطى (تحسين فرص الحصول على السكن، وتشجيع التكنولوجيات الجديدة)، وسائل النقل العام، ورأس المال البشري، والإنتاجية والابتكار. هذه الخطة هي استمرار للخطة المسماة ب"نموذج اقتصادي جديد" والتي قدمت في عام 2010، تهدف إلى مضاعفة نصيب الفرد من الدخل بحلول عام 2020، ليصل إلى 15000 دولار للفرد الواحد.

– **الخطة الخماسية الحادية عشر 2016–2020:** وتندرج ضمن رؤية ماليزيا 2020 التي انتهجتها منذ سنة 1991، تركز هذه الخطة على[20]: الوصول إلى تحقيق الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد بقيمة 000 15 دولار أمريكي في عام 2020، من خلال:

– تحقيق النمو ما بين + 5٪ و + 6٪ سنويا؛

– معدل التضخم السنوي يكون أقل من 3٪؛

– الاستثمارات العامة بمقدار 72 مليار دولار أمريكي في القطاعات ذات النفوذ: النقل الحضري، الطيران، الابتكار ، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– تحقيق نمو في استثمارات القطاع الخاص قدره 9.4٪ سنويا؛

- خلق 1.5 مليون فرصة عمل.

- **أهداف الخطة:** [21]

ركزت ماليزيا في خطتها على اعطاء الأولويات لكل شرائح المجتمع، وتلبية حاجياتهم، فوضعت هدف أنه يجب أن يستفيد كل مواطن من الازدهار الاقتصادي في البلاد من أجل تحقيق اقتصاد متطور وشامل بحلول عام 2020.

ولأول مرة في تاريخ ماليزيا، أهداف النمو الوطني لا تشمل فقط GIP النمو ودخل الفرد، ولكن أيضا دخل الأسرة ومؤشر الرفاهية الماليزي لتقييم تأثير النمو الاقتصادي على رفاه السكان أنفسهم، حيث تهدف إلى أن تحصل كل أسرة في البلاد على: البنية التحتية الكافية والخدمات العامة، التعليم الجيد والصحة، وسهولة الوصول إلى نوعية السكن، بالإضافة إلى مجموعة واسعة من الخدمات المساندة. فهدف الخطة الرئيس متمركز حول تحسين نوعية الحياة لجميع الماليزيين.

كما تهدف إلى:

- زيادة الإنتاجية من أجل السيطرة على النمو الاقتصادي.
- زيادة متوسط الدخل ومعدل الدخل الإجمالي لأولئك الذي يعانون من انخفاض الأجور، لضمان إدراج الفعلي.
- تعزيز الموقف المالي مع ضمان التمويل العام السليم من أجل دعم التوسع الاقتصادي.
- بالإضافة إلى ذلك، فإن الخطة الحادية عشرة هي أيضا وسيلة لخلق فرص جديدة، لا سيما مع إنشاء مجموعة الاسيان الاقتصادية (CEA)، التي تضم أكثر من 600 مليون شخص في سوق واحدة وتعزز حقا التجارة والاستثمار.

جدول رقم 6: مؤشرات النمو الاقتصادي

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017 تقديري
PIB نمو الناتج المحلي الإجمالي	4.7	6.0	5.0	4.3	4.6
التضخم (المتوسط السنوي)	2.1	3.1	2.1	2.1	3.0
رصيد الميزانية (٪ من الناتج المحلي)	3.5-	2.4-	3.4-	3.5-	2.9
ميزان الحساب الجاري (٪ من الناتج المحلي)	3.5	4.4	3.0	1.2	1.5
الدين العام (٪ من الناتج المحلي)	55.9	55.6	57.4	56.6	55.7

المصدر: FMI – World Economic Outlook Database – 2016.

2-4- أسباب نجاح سياسة التنويع في ماليزيا

النجاح الاقتصادي لماليزيا مبني على العديد من نقاط القوة [22،23،24]:

1- الاستقرار السياسي وإطار مؤسسي قوي، بالرغم من وجود بعض التحديات والصعوبات التي واجهتها ماليزيا في عام 2015،
2- اجتذاب للاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز نقل التكنولوجيا: في ثمانينات القرن الماضي، بدأت ماليزيا بجذب رأس المال الأجنبي من خلال إنشاء مناطق للتجارة الحرة، وتقديم حوافز ضريبية، وتخفيض القيود الجمركية والحواجز غير الجمركية. وهي تركز اليوم على: الخدمات، صناعة الالكترونيات، صناعة إنتاج المصب من الموارد الدولة الطبيعية (النفط، زيت النخيل، المطاط الطبيعي)؛
3- السيطرة على سياسة الاقتصاد الكلي بشكل جيد وموثوق، وخاصة من حيث العجز العام (3.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016) والدين العام (<55٪ من الناتج المحلي الإجمالي)،
4- قادرة على المنافسة في مجال تكلفة اليد العاملة، ولها مستوى عال من التعليم من السكان الشباب (متوسط العمر 28 عاما).
5- التركيز على التنمية البشرية والرأسمالية عن طريق تدريب العاملين وتطوير مهاراتهم من خلال صندوق يستهدف الشركات الصناعية وعدد من صناديق دعم التعليم الأجنبي التي ترعاها الدولة، بالاضافة إلى تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة. [25] وقد أدت هذه العوامل في نهاية المطاف إلى تنويع صادراتها والنهوض بها على مر السنوات.وحسب المقاييس الدولية، تعد ماليزيا من بين أفضل الدول الناشئة من حيث مناخ الأعمال، حيث صنفها البنك الدولي في المرتبة السادسة عشر 16 من بين189 في تصنيفه "ممارسة أنشطة الأعمال 2016"، كما صنفها المعهد الدولي للتنمية الإدارية لجنيف في المرتبة ال19 في مؤشره لعام 2016، بعد سنغافورة (4) ولكن قبل تايلاند (28) واندونيسيا (48).
6- الاستثمار في التجمعات الصناعية عالية الإنتاجية، حتى وإن لم تكن هناك ميزة نسبية مسبقة:أوضحت التجربة المبكرة لماليزيا أن إحلال الواردات أو الاعتماد على الصناعات كثيفة الاستخدام للعمالة أسفر عن وجود شركات تتسم بعدم الكفاءة ومحدودية النطاق المتاح لتحسين الدخل والإنتاجية. ومع قيام ماليزيا بتغيير منهجها، ورغم أنها بدأت من قاعدة تكنولوجية منخفضة، تمكنت من زيادة تطور صادراتها عن طريق التركيز على تجمعات صناعية محددة أدت إلى النهوض بمستوى التكنولوجيا.
7- إنشاء روابط أفقية ورأسية تقوم على التجمعات الصناعية.
8- استخدام دعم الصادرات، والحوافز الضريبية، وتوفير سبل التمويل لتيسير المخاطرة على رواد الأعمال، لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يمثل الدخول في قطاعات جديدة خطوة محفوفة بالمخاطر بالنسبة لشركات القطاع الخاص. ويمكن أن يقدم دعم الصادرات والحوافز الضريبية بعض المساعدة في تخفيف المخاطر على رواد الأعمال في الصناعات الوليدة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن

تخفيف المخاطر من خلال التمويل والدعم من بنوك التنمية، وصناديق رأس المال المخاطر، وهيئات تشجيع الصادرات.

9- الاستثمار في التدريب لضمان توافر العمالة الماهرة: يتطلب إنشاء التجمعات الصناعية وجود رأس مال ومهارات بشرية تتناسب مع احتياجات القطاع، إلى جانب البنية التحتية والمنشآت الصناعية اللازمة. حيثركزت ماليزيا على تدريب العمالة وتعزيز مهارتها، وقامت برعاية العمالة للحصول على تدريب من جهات أجنبية. وبمرور الوقت، بدأت تحصد ثمار هذه الاستثمارات في التدريب حيث تمكنت من تكوين قوة عاملة عالية المهارات.

خاتمة:

كخلاصة لما سبق، يمكن أن نقول أن التنويع الاقتصادي أصبح لزاما على كل دولة ذات اقتصاد ريعي سواء كانت تعتمد على النفط أو الغاز أو على الموارد السياحية أو غيرها، فنظرا للتقلبات الكثيرة للأسعار التي يشهدها العالم بين انخفاض وارتفاع، فإن الوقت لا يحتمل التأجيل، ومن لم يسرع في تنويع مصادر دخله سيؤدي نفسه حتما لمخاطر اقتصادية وسياسية هو في غنى عنها. ولذلك سعت ماليزيا لتنويع اقتصادها من خلال ادماج عدة قطاعات واعدة، على رأسها القطاع الصناعي التحويلي، مع الاهتمام بالقطاع السياحي والذي يدر الكثير من العوائد التي تعود بالنفع على الاقتصاد ككل.

الاحالات والهوامش:

[1] عاطف لامي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 10 رقم 31، 2014،ص 57.

[2] عاطف لافي مرزوك، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصادي الخليجي العدد 24،(2013)،ص7.

[3] Xavier Forneris, The Challenge of Economic Diversification : The Role of Policy and the Investment Climate, Presentation at the Economic Developers Alberta (EDA) Conference Alberta, Canada, April 6-8, 2016.

[4] The concept of economic diversification in the context of response measuresTechnical paper by the secretariat, sur le site : http://unfccc.int/resource/docs/2016/tp/03.pdf

[5] Heyderiech, Florian , Economic Diversification: Evidence for the United Kingdom, Joveary, April 2010. Volume :16 issue : 1, page 71.

[6] https://www.imf.org/external/french/np/seminars/2010/afrfin/pdf/Gelb2f.pdf

[7] **حتمية التحول :التنوع الاقتصادي لمواجهة تقلبات السوق النفطية على الدول العربية**، مقال على الموقع الالكتروني: http://rawabetcenter.com/archives/23533تم الاطلاع عليه: 10-01-2017.

[8] موقع ويكيبيديا: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A7

[9] http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/malaisie/presentation-de-la-malaisie consulté le 17-01-2017.

[10] Malaisie : Le contexte économique ; http://www.expert-comptable-international.info/fr/pays/malaysia/economie-3 consulté le 15-01-2017.

[11] The office of chief statistician, , SELECTED AGRICULTURAL INDICATORS MALAYSIA 2016, department of statistics Malaysia,Dec 2016, in : www.dosm.gov.my consulté le 13-01-2017.

[12] علي احمد درج ، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا، مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية، العدد3/ المجلد23، 2016، ص 1381.

[13] قطاع السياحة في ماليزيا، على الموقع الالكتروني: http://www.tours-malaysia.com/

[14] https://www.pemandu.gov.my/transformation-unplugged-tourism-a-key-economic-sector/ consulté le 15-01-2017.

[15]تجارب بعض الدول النامية في التنويع الاقتصادي،
www.arab-api.org/images/training/programs/1/2014/221_P14017-4.pdf

[16] http://www.lemoci.com/fiche-pays/malaisie/ consulté le 10-01-2017.

[17] http://daleel-malaysia.blogspot.com/p/blog-page_117.html

[18] Banque asiatique de développement (BAsD), Moderating Growth and Structural Change in the Peoples Republic of China : Implications for Developing Asia and Beyond, ADB Brief No. 53, mars 2016, p. 8.

[10]https://www.tresor.economie.gouv.fr/File/425761

[20]http://www.observatorioasiapacifico.org/data/OBSERVATORIO.Images/Bulletin/60/20160629020712EleventhMalaysiaPlan_ENGLISH.pdf

[21] Eleventh Malaysia Plan 2016 – 2020 "Anchoring growth on people", in : http://www.observatorioasiapacifico.org

[22] https://www.tresor.economie.gouv.fr/File/425761

[23]صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، 2015، ص71.

[24]نشرة صندوق النقد الدولي، مجلس التعاون الخليجي، هبوط أسعار النفط يبرز الحاجة إلى تنويع اقتصادات الخليج، ديسمبر 2014.

[25] صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، 2015، ص71.